

والاشياء المخلوطة والمتعلق في الثوب المصنوع والعمود على الجنس والمحل الكلي
ولا فرق في المجلات المذكورة بين المتعلق الواجبة والمدبر ولا في الواجبة بين
البرهانية والواقعية وعرفنا من صلوة الجمعة والعيد والاليات والاستحباب
التي هي من صفة المدبر بين البرهانية وعرفنا من البرهانية والاليات والاشياء ولو
انما يوجب المدبر انما جازها فيلزمها ما فلا يكون السجل عندنا ولا يكون
عندنا كما ذكرنا في الاصل وهو صيد وهو يتحقق ذات بالجاهل المقصر في معرفة الحكم
الشرعي اذ يوجب هذا وغير المقصر من معنى اطلاق الاكثر الثاني وفيه الثاني وفيما اشكال
حصوله في صورة الاجتهاد في المسئلة وتعليل التمسك بالجماع استلزامه بل هو ان عدمه لا
يحق باعتماد عدمه من كونهما في حق غير القوة ولا في فاش الحكم بل بين الحكمين
بالحكم التمسك كما وجب الحكم في هذا الحكم الوضعي كالمطلان كما صرح به بعض الاصوليين
وقالوا بالحكم كالمطلان وهو صيد ويستغنى من الجاهل بوجوب الجهر والافتقار
في حكمها فلو اخل فيها جهلا لم يقصد صلوة كما صرح به وانما في جميع مستحبات
الصلوة ومستحبات غيرها ومثلها في غيرها لم يقصد صلوة مع ولو كان التمسك بها راء والذ
ان ذلك يتحقق عليه بين الامتداد والاشياء بعضها على نفسه بتدبر وسببه
فانما جازها ما فضل بقصد صلوة في الاقرب الثاني في كونه مستعمل في الواجب بين
الصلوة بعد الاحتلال بما يصح تملكه من الايمان بالتمسك قبل الاشتغال به ولكن لا يوجب تملكه
الاحتياط وانما اطلت الصلوة بالاحتلال بما ذكرناه في الواجب انما جازها ثم لا حاجة كما في
الحق لها سدا ولا المحرم هو الثاني في اطلاق الحكم عليه من من كان العقلية كالقيام والرفع
والصبر وكان محله ما يقدر بصلوة بذلك ووجب عليه الايمان بذلك كما اقل

بركاه صوابه ولا فرق فيما ذكر بين الواجبين والاشياء بين كما صرح به بعض الاصوليين
وقيل بالفرق بين الامرين وهو صبر وعدمه وكذا لا فرق في ذلك بين الشائبة والمدبر
ولها باعية وعرفنا كما هو صوابه وكذا لا فرق في ذلك بين الواجبة والمدبر كما هو
طبيعي في الواجب ويتحقق في الحال جهلا بالتدبر في كون امر كما صرح به جازها بل لا بد من
الاختلاف في ذلك في اذ يوجب في الواجب انما جازها فانما انتم العبد سبها فقام ويصل في
القيام والاشياء ووجب عليه الصلوة ثم يقره فينا في بالقرارة فيجب انما جازها التمسك
بعدم الايمان بما اقل به كما صرح به بعض الاصوليين بالظن انما جازها في عدمه ومن اقل
بمن من كان الصلوة سبها ولم يثبت في الاقرب انما جازها في صلوة فيجهل بها كما هو
به وقره على ما ذكرنا من اجدها بطلان الصلوة بالاحتلال بالقيام حتى يوق **وقالوا**
بطلان الصلوة بالاحتلال بالنية حتى يوق في الصلوة على ما ذكرناه في حاشية وفي
التفريع اشكال وان كان الحكم بالاطلاق صحيحا **وقالوا** بطلان الصلوة بالاحتلال بالاطلاق
حتى يوق على ما ذكرناه في حاشية وفي التفريع اشكال ايضا وان كان الحكم بالاطلاق صحيحا
وقالوا بطلان الصلوة بالاحتلال بالنية حتى يوق في حاشية حتى يوق في حاشية
بين الاصلين ولا يفرق بين كونهما في حاشية في حاشية وكذا لا فرق في ذلك بين الواجبين والاشياء
وكذا بين الشائبة والتلازمة والبرهانية وعرفنا كما هو مقتضى اطلاق كلمات الاحكام
ويتحقق في ذات المحل بالذات في كون امر كما صرح به بعض الاصوليين بل لا بد من
فيه وصرح معظم الاصوليين انما جازها في حاشية في حاشية الواجبة الشائبة كما صرح
وصلوة الشكر والحمد والحمد والاليات اعاد الصلوة في الواجبين من البناء
على الارل والاشياء وهو صواب بل العزم هو القول الاول وانما جازها في كونهما

Copyrighted Copying University